**المحاضرة الثامنة**

سياسات الرعاية الاجتماعية

**الفصل الثاني : ممارسة السياسة الاجتماعية**

لم تعد الخدمة الاجتماعية مع نهاية القرن العشرين مجرد خدمات مؤقتة أو عمليات مرتبطة بالإحسان لمقابلة احتياجات الإنسان الأساسية بل إنها وصلت إلى المرحلة المهنية المتخصصة ولها مبادئها وطرقها ومناهجها في العمل وقد تحدد مضمون الخدمة الاجتماعية حديثا في إنها مهنة تتعامل مع مشكلات الإنسان والقضايا المتعلقة به بصورة مباشرة أو غير مباشرة سواء بتدخلها على المستوى العلاجي أو الوقائي أو التنموي والذي يحقق للإنسان أفضل استغلال ممكن لإمكاناته وقدراته ليتمكن من مواجهة مشكلاته المختلفة وتعديل ظروفه بما يحقق مستوى أفضل لنوعية حياته.

وتعتمد المهنة في ممارستها على قاعدة عريضة من المعارف العلمية والمهارات الإنسانية والقيم التي تميزها عن المهن الأخرى وتحكم وتوجه عمليات التدخل المهني مع الأفراد أو الجماعات لتدعيم واستعادة قدراتهم على الأداء الاجتماعي الفعال وإيجاد أوضاع اجتماعية توفر مستويات معيشية مرضية.

وقد أكدت ذلك الجمعية الدولية للأخصائيين الاجتماعيين حيث عرفت الخدمة الاجتماعية على إنها نشاط مهني لمساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات لتعزيز أو تحديد قدراتهم على الأداء الاجتماعي وخلق ظروف اجتماعية مناسبة لتحقيق أهدافهم.

وقد استطاعت المهنة أن تكون لنفسها مجموعة من الاتجاهات التي هي بدون شك نابعة من أيديولوجية المجتمع والتي من أهمها الاتجاهات التالية:

١/ الأخصائي الاجتماعي قائدا مهنيا يتطلب نوعا من الأعداد المهني المرتبط بالعلوم التي تتصل بالإنسان والمجتمع.

٢/ رفاهية المواطنين ترتبط برفاهية المجتمع والاهتمام بالمجتمع وتنميته من النواحي الاقتصادية والاجتماعية يحقق النهوض بالمواطنين والعكس صحيح.

٣/ رفاهية المجتمع يجب أن تتم بالاهتمام بجميع فئاته دون تمييز وإهمال فئة مبدأ غير إنساني يجب التراجع عنه.

٤/ المجتمع المحلي هو أهم الوحدات المجتمعية يجب أن يحصل على مزيد من الاهتمام والرعاية في حدود السياسة الاقتصادية والإجتماعية للمجتمع ككل.

٥/ الرعاية الاجتماعية من المهام الأساسية للحكومات والخدمة الاجتماعية لا تنفصل عن الرعاية الاجتماعية ومجالاتها.

٦/ البحث العلمي أحد أدوات الخدمة الاجتماعية لتحقيق الأهداف الإنسانية المتمثلة في رفاهية المجتمع.

٧/ تقوم الخدمة الاجتماعية على فلسفة إنسانية تؤمن بالأسلوب الديمقراطي ويحق الإنسان وقدرته على الحياة.

٨/ للحكومات مسئولية مطلقة غير محددة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق رفاهية المواطنين وهو جزء لا يتجزأ من فلسفة مهنة الخدمة الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق المرتبط باتجاهات مهنة الخدمة الاجتماعية بدأت العلاقة تقوى بين السياسة الاجتماعية وبين مهنة الخدمة الاجتماعية فاتجهت المهنة إلى دراسة تطورات السياسة الاجتماعية ومعرفة دوافعها حتى أصبحت بمضي الوقت ميدان هام من ميادين التخصص في المهنة .

ويمكن القول أن هناك علاقة قوية بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية الحديثة فتدخل الحكومات في مواجهة المشكلات الاجتماعية ( وقاية وعلاجا ) جعل مهنة الخدمة الاجتماعية تدرك أهمية السياسة الاجتماعية وأصبح هناك أخصائيون اجتماعيون لرسم وتابعة وتقويم السياسة الاجتماعية .

وتم تضمين السياسة الاجتماعية كمادة دراسية في كلية وأقسام الخدمة الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية حيث أصبحت جزء من مادة التخطيط الاجتماعي على أساس أن التخطيط هو الأسلوب العلمي المستخدم للوصول إلى السياسة الاجتماعية ومع تزايد الاهتمام بدراسة السياسات الاجتماعية واعتبارها مجالا للممارسة في الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن لتصبح مادة منفصلة ويتم دراستها بشيء من التفصيل يساهم في إعداد الإخصائيين الاجتماعيين للممارسة في مجال السياسة الاجتماعية.

وترتبط الخدمة الاجتماعية بالسياسة الاجتماعية ارتباطا وثيقا حيث تهدف المهنة إلى إشباع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والترويحية للأفراد في المجتمع فهي تعتبر جزء من نسق الرعاية الاجتماعية الذي يقدم الخدمات الاجتماعية في مجالات عديدة مثل مجال الطفولة ، المسنين ، المعاقين ، والتأمينات الاجتماعية .... الخ

**<u>وتستخدم الخدمات الاجتماعية أساليبها الفنية الخاصة لتحقيق الأهداف التالية:</u>**

١/ مساعدة الناس على الحصول على الخدمات المرغوبة.

٢/ تقديم المشورة الخاصة بالمشكلات النفسية والسلوكية للأفراد والجماعات والأسر.

٣/ المشاركة في عمليات صنع القوانين والتشريعات المرتبطة بالخدمات الاجتماعية .

**وتتحقق تلك الأهداف من خلال العمل على عدة مستويات للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية والتي حددها زاسترو في ثلاث مستويات تتمثل في:**

١- الممارسة على مستوى الوحدات الصغيرة micro practice ، وتتم فيه الممارسة بالعمل المباشر مع الأفراد.

٢- الممارسة على مستوى الوحدات المتوسطة mezzo practice ، ويعني بالعمل مع الأسر والجماعات الصغيرة الأخرى .

٣_ الممارسة على مستوى الوحدات الكبرى macro practice ويعني بالعمل مع المنظمات والمجتمعات وإحداث التغييرات في النظم والسياسات الاجتماعية وبناء على ذلك تعتبر السياسة الاجتماعية أحد مستويات الممارسة لمهنة الخدمة الاجتماعية. macro practice .

---

ولتحديد التداخل والارتباط بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية سوف نستعرض العلاقة بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية وكيفية الممارسة المهنية للسياسة الاجتماعية كما يلي:

**أولا : العلاقة بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية :**

من خلال استعراض أدبيات الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية على مدار القرن الماضي ( القرن العشرين ) نجد أن هناك بعض التداخلات بينهما تصور نقاط الالتقاء والاتفاق بينهما وفي نفس الوقت تشكل تلك التداخلات العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية في الجوانب التالية:

**١/ العلاقة من حيث المفهوم :**

قد يبدو مصطلحات ( السياسة الاجتماعية ) والخدمة الاجتماعية مصطلحات بسيطة وواضحة تدل على نظم أو مجالات لممارسة مهام كبرى في المجتمع إلا انه خلال القرن التاسع عشر لم يتم الاتفاق حول معانيهما والطرق المثلى لممارستها وكذلك أفضل طرق ومناهج البحث في المجالين حيث بالبحث في المعاجم التي صدرت خلال تلك الفترة وجد التباس كبير بين العديد من المصطلحات والمفاهيم مثل السياسة ، البحث ، الممارسة المهنية ، التنظير.....الخ

إلا انه مع بدايات القرن العشرين بدأت تتضح الفروق النظرية والعملية بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية حيث عرفت السياسة الاجتماعية على أنها مصطلح يشير إلى دراسة وتنفيذ وتحديد عائد البرامج التي تؤثر على الأوضاع الاجتماعية للمواطنين كما عرفت على أنها علم من العلوم الاجتماعية وكذلك مجال للعمل الاجتماعي الذي يهتم بالوقع الاجتماعي للمجتمع وهي ليست نظام ساكن بل يتغير تبعا للتغيرات الأيديولوجية والسياسة في المجتمع.

بينما عرفت الخدمة الاجتماعية على أنها سياسات صنعت محليا أي صنعها المجتمع لتساعده على إشباع حاجات أفراده وحل مشكلاتهم وهذا المفهوم يحتوي على بعض الحقائق إلا أن تجاهل الصفات المميزة للخدمة الاجتماعية كمهنة لها أسسها المعرفية و المهارية وأساليب فنية للممارسة.

وعند مراجعة أدبيات الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية خلال الثمانينات من القرن العشرين نجد أن هناك وجهات نظر مختلفة حيث نجد أن البعض نظر إلى السياسة الاجتماعية كمجال للممارسة في الخدمة الاجتماعية كما أن البعض يرى أنها عمليات لعلاج المشكلات الاجتماعية والبعض الآخر رأى أنها موجهات للممارسة .

والآن تؤكد الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية ان السياسة الاجتماعية هي واحدة من أهم مجالات الممارسة لمهنة الخدمة الاجتماعية والتي تركز على الرعاية الاجتماعية وبرامجها وخدمتها المختلفة كما أصبح الحديث الآن حول تطبيقات برامج الخدمة الاجتماعية في إطار سياسة الرعاية الاجتماعية وتحليلها بعكس السائد في أوائل القرن العشرين الذي كان يبحث في تحديد مفاهيم كل منهما والعلاقة التبادلية بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية وتأثير كل منهما في الآخر.

---

وبعد التأكد من هذه العلاقة يتطور الحديث الآن حول كيفية الممارسة في السياسة الاجتماعية وبالتبعية تحددت مفاهيم السياسة الاجتماعية في إطار ممارسة الخدمة الاجتماعية في ثلاث مفاهيم أساسية هي:

**أ- السياسة الاجتماعية ( إطار فكري ) يوجه الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية:**

حيث ترشد القائمين على مهنة الخدمة الاجتماعية في مجال تخطيط وتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية من خلال تحديد الأهداف الإستراتيجية ومجالات العمل المطلوبة وكيفية تحقيق تلك الأهداف التي على أساسها يتم وضع الخطط والبرامج الاجتماعية .

**ب - السياسة الاجتماعية (مجال للممارسة ) المهنية للخدمة الاجتماعية:**

حيث تركز السياسة الاجتماعية على القضايا والاهتمامات المجتمعية ووضع المعايير والأسس التي يتم بها مساعدة أفراد المجتمع لتحسين مستوى معيشتهم وبالتالي تعتبر الخدمة الاجتماعية احد أدوات السياسة الاجتماعية فيتحقق أهدافها.

**ج - السياسة الاجتماعية (عملية) من عمليات المهنة :**

والتي تتطلب إجراء سلسلة من المراحل المترابطة والإجراءات التنظيمية والتي تشمل عمليات صنع وتنفيذ السياسة الاجتماعية المصممة لمواجهة المشكلات الاجتماعية.

ومن الملاحظ أن تلك المفاهيم تمثل مفاهيم نظرية تشرح العلاقة بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية إلا انه من الواقع العملي نجد انه من الصعوبة بمكان توضيح ذلك عمليا حيث ان ممارسة الأخصائي الاجتماعي للسياسة الاجتماعية لم تتضح ملامحها بعد حيث أن مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية لم تحتوي على معلومات كافية عن تشكيل وتنفيذ السياسة الاجتماعية أو عن نظريات ومهارات الممارسة أي أن الأخصائيين الاجتماعيين لم يتم إعدادهم الإعداد الكافي ليكونوا ممارسين فاعلين في مجال السياسة الاجتماعية كما أن هناك صعوبة تحول دون ذلك هي انه لا يوجد برنامج تدريبي للممارسة وخاصة في البلدان التي تسيطر فيها الحكومات على عمليات صنع وتنفيذ السياسات الاجتماعية.

**٢- العلاقة من حيث الوجهات القيمية :**

من أهم المناطق المشتركة بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية هي القيم والمبادئ الموجهة ، حيث أنهما ينبثقان من أيديولوجية المجتمع بما تحتويه من قيم موجهة للعمل داخل الدولة كذلك ترسم السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية على نظريات وقواعد عامة وتستخدم نفس اللغة والمصطلحات الفكرية وهذا يبين التقارب بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية ويشكل هذا صعوبة في تحديد وتوضيح العلاقة بينهما.

**وتوضح قيم الخدمة الاجتماعية قاعدة من الأخلاقيات المهنية التى توجه ممارسة السياسة الاجتماعية والتى تتمثل فى القيم التالية :**

- العدالة الاجتماعية والمواساة.
- عدالة توزيع السلع والخدمات.
- حق تقرير المصير.
- المشاركة الاجتماعية.
-الحرية والديمقراطية.

وتشكل تلك الأخلاقيات موجهات لمشاركة المواطنين وحقهم في رسم السياسات التي تؤثر في معيشتهم ونوعية حياتهم وكذلك حقهم في اتخاذ القرارات المرتبطة بمستقبلهم وتحديد الخدمات المطلوبة لإشباع حاجاتهم بشكل يتم بالعدالة والمساواة
فمن خلال تطبيق تلك القيم والأخذ بها يتحدد من يحصل على ما ، ومتى ، وكيف ، ولماذا ؟

وبذلك تشكل مفاهيم العدالة الموجه والحكم على التدخلات المختلفة للسياسة الاجتماعية .

**٣/ العلاقة من حيث المحتوى :**

هناك ارتباطا وثيقا بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية كمهنة نستوضحه في الجوانب التالية :

الجانب الأول : ظهرت السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية كعلامات أو مظاهر لإسهامات دولة الرعاية حيث تبنت دولة الرعاية اتجاها مغايرا للنموذج الرأسمالي في الرعاية الاجتماعية الذي يحد من تدخل الدولة ويدعو للاعتماد على الجهود التطوعية والفردية ورفض فكرة التدخل الحكومي في نظام الرعاية الاجتماعية والذي كان من أهم آثاره انتشارا العديد من المشكلات الاجتماعية كالبطالة والفقر والتشرد... الخ

وقد نشا نموذج دولة الرعاية ليخفف من ظهور هذه المشكلات حيث دعا الى تدخل الدولة وربط برامج الرعاية الاجتماعية في المستويات المحلية والإقليمية والاهتمام بخدمات رعاية الفقراء، والمرأة ، البطالة والاهتمام بالطبقة العاملة.

وهكذا تبنت الحكومات مسئولية وضع سياسات اجتماعية توفر نظم الوان الرعاية الاجتماعية وتساهم في مواجهة المشكلات الاجتماعية وكذلك ظهرت الخدمة الاجتماعية كمهنة لتقديم الخدمات الاجتماعية والإنسانية الفعالة للأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات من خلال العمل في المنظمات الحكومية والأهلية على حد سواء.

الجانب الثاني: تهدف الخدمة الاجتماعية الى تحسين نوعية حياة المواطنين في المجتمع ووسيلتها في ذلك تطوير وتحسين السياسة الاجتماعية عن طريق المساهمة في تخطيط وتشكيل السياسات الاجتماعية وذلك من خلال:

أ- التأثير على الحكومات لاتخاذ إجراءات وتدابير معينة من شانها تعديل سياستها الاجتماعية لتحقيق الأهداف الاجتماعية العامة للمجتمع.

ب- إمداد صانعى السياسات بالمعلومات والخبرات المتصلة بمجالات الرعاية الاجتماعية والنابعة من البحوث والدراسات الميدانية والتى تعطى صورة واقعية للموقف الاجتماعى بشكل عام ، الأمر الذى يدعو الحكومات إلى تعديل القرارت والقوانين والتشريعات بما يتلاءم مع التغيرات الحادثة فى المجتمع .

ج- ربط السياسات الاجتماعية بالبرامج والخدمات الخاصة بالمنظمات الاجتماعية وادارات القاع الاجتماعى والسياسى لتوفير الدعم والمساندة للجماعات المعرضة للخطر أو المهمشة فى المجتمع وتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية التى هى تمثل الوظيفة الأساسية للسياسات الاجتماعية .

د- الاستفادة من ناتج تقويم الخطط والبرامج والمشروعات الاجتماعية فى صياغة مقترحات لتعديل وتطوير السياسات الاجتماعية كتوصيات لتعديل السياسات لعلاج جوانب الضعف والقصور بها .

ه- تمكين المواطنين من المشاركة فى تخطيط وتنفيذ الخطط والبرامج والمشروعات وامدادهم بالمعلومات والإرشادات حتى يكونوا مشاركين فى عملية وضع السياسة الاجتماعية وتنفيذها بما يحقق أهدافهم وأهداف المجتمع ككل .

**الجانب الثالث**: تقدم السياسة الاجتماعية خطوطاً عريضة توجه العمل فى مجالات الرعاية الاجتماعية وتلتزم بها الخدمة الاجتماعية ، ويتضح ذلك فيما يلى :

أ- تقدم السياسة الاجتماعية توجهات عاملة لعلاج المشكلات الاجتماعية وتضعها أمام الحكومات ومؤسساتها لتوجيه الخطط والبرامج الخاصة بمواجهة تلك المشكلات والتى يشترك تنفيذها المهن والتخصصات المختلفة والتى من بينها مهنة الخدمة الاجتماعية .

ب- توضح السياسة للمهنة اتجاهات ومجالات العمل الاجتماعى فى حدود ايدويوجية المجتمع بالإضافة الى قواعد تحديد أولويات الخطط والبرامج والمشروعات .

ج- تساعد السياسة الاجتماعية على تعبئة الجهود الخاصة بمنظمات الخدمة الاجتماعية وربط الاجهزة القائمة على تنفيذ البرامج الاجتماعية فتضع لكل منها أسس العمل وتنسيق العلامات فيما بينها بما يحقق الأهداف .

نستخلص مما سبق أن السياسة الاجتماعية تُصب وتتضح من خلال الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية ، وكذلك الممارسة تؤثر على السياسة بطريقة مغايرة وذلك من خلال المشاركة فى إصدار وتعديل التشريعات التى تنفذ السياسة وتركز عليها ، ويكون الحكم على فعالية مهنة الخدمة الاجتماعية ومكانتها فى المجتمع من خلال قدرتها على التأثير فى العمليات التشريعية وصنع القرار السياسى .

ولتحقيق ذلك يؤدى الأخصائى الاجتماعى كممارس فى السياسة الاجتماعية دور المخطط وصانع السياسة والذى يستهدف تطويرر القوانين والتشريعات وتعديل السياسات والأهداف القاصرة أو الغير ملاءمة لظروف المجتمع ، كما يؤدى دوره كمدافع ومنشط فى عمليات تخطيط وتطوير السياسة الاجتماعية ولهذا يتطلب من ممارس السياسة الاجتماعية معرفة كيفية تطوير السياسة وكيفية صنعها بطريقة أفضل ، وأن يكونوا قادرين على اتخاذ القرار والمفاضلة بين أولويات السياسة الاجتماعية .

**ثانياً : مستويات ممارسة السياسة الاجتماعية :**

عند تولى الاخصائيين الاجتماعيين مهام التدخل المهنى على مستوى السياسة الاجتماعية تكون هناك عدة مستويات للتدخل تم تحديدها فى مستويين رئيسيين هما:

**١- مستويات تدخل كبرى macro interventions :**

ويكون التدخل المهنى هنا لممارس السياسة الاجتماعية من خلال العمل على تطوير أو تعديل أو وضع بدائل للسياسة الاجتماعية ويكون التدخل فى عملية صنع السياسة أو تنفيذ السياسة وإدارة برامجها أو فى عملية تقويم السياسة وتعديلها أو القيام بعملية دراسة وتحليل السياسة الاجتماعية ، أى تكون الممارسة على مستوى السياسة الاجتماعية ذاتها .

**٢- مستويات تدخل صغرى micro interventions :**

وذلك من خلال التدخل على أحد المستويات الجغرافية المختلفة للمجتمع
( المستوى القومى و الإقليمى ، المستوى المحلى )
أو التدخل على المستوى الإدارى أى العمل مع المنظمات المختلفة المسئولة عنتنفيذ السياسات الاجتماعية ، ويكون التدخل هنا بهدف وضع حلول للمشكلات التى تعوق تنفيذ السياسة الاجتماعية على أى من تلك المستويات أو التدخل لمساعدة المستويات المحلية على المشاركة فى صنع وتشكيل السياسة الاجتماعية لتكون أكثر ارتباطاً بواقع الحاجات والأولويات المجتمعية .

---

**ثالثا : أنماط التدخل فى مجال السياسة الاجتماعية :**

عندما يمارس الأخصائى الاجتماعى دوره فى مجال السياسة الاجتماعية يتنوع شكل وطبيعة التدخل الذى يمارسه طبقاً للمواقف التى يتعرض لها وتتطلب التدخل المهنى كما يلى :

1- **التدخل على المستوى التشريعى :** حيث يهدف التدخل هناك إلى رسم الخطوط العريضة للتشريعات والقوانين المرتبطة بمجالات الرعاية الاجتماعية المختلفة والتى ترتكز عليها السياسة الاجتماعية مثل قوانين العمل ، قوانين الضمان الاجتماعى ، قوانين التأمينات الاجتماعية وقانون الطفل ..إلى غير ذلك، أو اقتراح التعديلات المطلوبة فى القوانين والتشريعات القائمة بما يتلاءم مع التغيرات المجتمعية وطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فى السياسات الاجتماعية ، ويكون التدخل هنا من خلال تمكين أفراد المجتمع من التعبير عن آرائهم والمشاركة من خلال ممثليهم فى الأجهزة التشريعية المسئولة عن إصدار التشريعات والقوانين .

**٢- التدخل على المستوى الإدارى :** حيث يعمل ممارس السياسة الاجتماعية مع المنظمات الاجتماعية والأجهزة وإدارات الرعاية الاجتماعية المختلفة من أجل إصدار اللوائح التنفيذية الخاصة بتنظيم إجراءات تنفيذ القوانين السابق إصدارها فى مجالات الرعاية الاجتماعية المختلفة والتى تتضمن تدابير العمل بتلك القوانين والتى تنظم عملية تقديم الخدمات الاجتماعية للمستفيدين وشروط استحقاقها . ومن أمثلة تلك اللوائح اللائحة التنفيذية لقانون الطفل ، اللائحة التنفيذية لقانون تأهيل المعاقين ، لوائح العمل الداخلية للمنظمات الاجتماعية.....الخ.

**٣- التدخل على المستوى القضائى :** وهنا يتدخل ممارس السياسة الاجتماعية عندما توجد عقبات تعوق تنفيذ القوانين والتشريعات أو اللوائح المنفذة فى مواقف خاصة ببعض الأفراد أو الجماعات، والتدخل يكون بهدف الدفاع عن حقوق المواطنين وتمكينهم من الحصول على أنواع الرعاية الاجتماعية المطلوبة تحقيقاً لقيم العدالة الاجتماعية وعدالة توزيع الخدمات.

---

**رابعاً : مهام وأدوار ممارس السياسة الاجتماعية :**

عند ممارسة الاخصائى الاجتماعى للسياسة الاجتماعية يكون هناك عدة مهام أساسية يقوم بها وتتلخص تلك المهام فيما يلى :

**١- مهام مرتبطة بدراسة وتحليل السياسة الاجتماعية حيث يعتبر تحليل السياسة الاجتماعية أهم الأنشطة التى يمارسها الأخصائى الاجتماعى وذلك بهدف التأكد من أن السياسة الاجتماعية :**

- واضحة المعالم ، أى تكون مفهومة وواضحة من قبل المنظمات والأجهزة المجتمعية ومدعمة من قبل أفراد المجتمع وجماعاته.
- شرعية أى ترتكز على قاعدة من التشريعات والقوانين الملزمة لكافة الأجهزة والقطاعات فى الدولة .
- عادلة، أى تحقق العدالة الاجتماعية وعدالة توزيع الخدمات وتضمن وصولها إلى مستحقيها.
- عقلانية أى أنها متوافقة مع القيم الاجتماعية وأيديولوجية المجتمع وتتوافق مع الواقع المجتمعى .
- مثالية أى أنها تمثل أحسن البدائل المتاحة لتحقيق الأهداف الاجتماعية العامة للمجتمع.
- محددة التكلفة والعائد، أى أن العائد من تنفيذها مخطط ومحسوب ويتناسب مع تكلفتها المنفذة لها .

وكذلك يقوم الاخصائيين الاجتماعيين عند تحليل السياسة الاجتماعية بتحديد مواطن القصور والضعف فى السياسة وما يترتب على ذلك من رصد واقتراح وصياغة التعديلات المطلوبة والتى تعالج مواطن الضعف فى السياسة.

**٢- مهام مرتبطة بمواجهة مشكلات السياسة الاجتماعية، حيث تظهر مشكلات السياسة لسببين رئيسيين هما :**

أ- عندما تؤث السياسة الاجتماعية على المواقف المختلفة فى المجتمع كالصحة والفقر،الجريمة، البطالة.....الخ
أى ينتج من تطبيق السياسة الاجتماعية بعض الآثار السلبية على الأوضاع المجتمعية المختلفة مثال خصخصة الرعاية الاجتماعية.
ب- عندما يحدث صراع أو خلاف بين المشاركين فى صنع السياسة الاجتماعية حول تهديد أهداف السياسة أو وسائل تحقيق هذه الأهداف .

**ولمواجهة تلك المشكلات يتطلب التدخل المهنى لممارس السياسة الاجتماعية القيام بعمليات الدراسة والملاحظة والاستفسار والتنبؤ وتقييم المواقف المختلفة واقتراح تطوير أو تعديل السياسة، والبحث عن أفضل البدائل للحل وهذا يتضمن القيام بالمهام التالية :**

- تحديد التأكد من وجود مشكلة تواجه السياسة الاجتماعية.
- طبيعة المشكلة والظروف المرتبطة بها .
- تحديد عوامل وأسباب حدوث المشكلة.
- تحديد القضية أو القضايا الرئيسية المرتبطة بالسياسة وأبعادها.
- تقييم السياسة الحالية (محل الدراسة) وبرامج تنفيذها .
- تحليل الجهود المتتابعة التى بذلت لمواجهة المشكلة.
- تحديد المشاركين فى صنع القرار السياسى .
- تحديد وتقييم بدائل السياسة المقترحة ومجمل النفقات والعائد .
- التنبؤ بنتائج السياسات المقترحة وتأثيرها على المواقف الاجتماعية المختلفة.
- تحديد أساليب صنع السياسة المقترحة وأساليب صنع القرار.

وهنا يتطلب من ممارس السياسة الاجتماعية إدراك أهمية الدور الممارس فى مجال السياسة الاجتماعية والعمل على تحقيق فعالية هذا الدور بما يحقق إنجاز أهداف هذه السياسات ومواجهه المشكلات المرتبطة بها وتطويرها وتوافقها مع حاجات المستهدفين.

**وبناءَ على ذلك يتحدد للأخصائى الاجتماعى الممارس للسياسة الاجتماعية مجموعة من الأدوار الأساسية والتى تندرج تحت نوعين أساسيين هما :**

أدوار الممارسين طبقاً للعملية:
حيث تتحدد أدوار الممارسين للسياسة الاجتماعية طبقاً لطبيعة العملية التى يتدخل فيها من عمليات السياسة الاجتماعية المتمثلة فى عمليات تشكيل السياسة ، وتنفيذ السياسة ،وتقويم السياسة ويتضح ذلك فيما يلى :

**أ- أدوار الممارسين فى عملية تشكيل السياسة :**
حيث يكون دور الممارس هو المخطط الفنى،المحلل ومقدم المعلومات ،ومحدد الإطار العام للقيم الموجهه للسياسة الاجتماعية، فالممارس يشارك فى تحديد الأهداف وأولوياتها والوقوف على المشكلات الاجتماعية المطلوب مواجهتها وكذلك الموارد المجتمعية المتاحة وموازنتها بالاحتياجات المجتمعية فى حدود ايديولوجية المجتمع.
**ب- أدوار الممارسين فى عملية تنفيذ السياسة** :
تتمثل عملية تنفيذ السياسة تقديم الخدمات والبرامج والمشروعات والتى تسعى إلى ترجمة الأهداف العامة للسياسة الاجتماعية إلى أهداف إجرائية قابلة للتحقيق من خلال تقديم تلك الخدمات فى مجالات الرعاية الاجتماعية المختلفة، وهنايكون دور الممارس هو الإدارى والمنظم مستخدماً المهارات الإدارية والتنظيمية فى إدارة البرامج والمشروعات والمنظمات الاجتماعية .
**ج- أدوار الممارسين فى عملية تقويم السياسة :**
تتضمن عملية تقويم السياسة حساب عائد تنفيذ السياسة الاجتماعية والوقوف على جوانب القصور والشعف والتى تتطلب التعديل أو التغيير فى السياسة القائمة، ويكون دور الممارس هنا هو دور الباحث والمقوم والمحلل مستخدما المهارات البحثية والمعرفة العلمية فى البحث الاجتماعى بهدف التوصل إلى توصيات أو مقترحات يتم تقديمها لصانعى السياسة الاجتماعية من أجل تعديل أو تطوير أو تغيير السياسة الحالية بسياسة اخرى بديلة.

**٢- أدوار الممارسين طبقا للمواقف :**
تختلف أدوار ممارس السياسة الاجتماعية طبقا للمواقف التى يتعرضون لها وتنقسم تلك الأدوار إلى:
**أ- أدوار التدخل المحسوبlaissez – Faire Roles :**
وهى تقوم على مبدأ مسئولية المجتمع عن علاج مشكلاته، حيث يعتمد الممارسين على قاعدة أساسية وهى "عدم التدخل " عند حدوث المشكلات حيث يتوقعون أن المجتمع وأنظمته سوف تنشط فى الوقت المناسب لمواجهه تلك المشكلات وبالتالى تختفى تدريجياً ويكون تدخل ممارس السياسة الاجتماعية فقط فى الوقت الذى يعجز فيه المجتمع وأنظمته عن مواجهة مشكلاته من خلال استثارة جماعات المجتمع وتفعيلها لمواجهة الموقف.
**ب- الأدوار العقلانية Rational Roles:**
وهى تعتمد على المنطق والتفكير العلمى فى ربط المسببات بالنتائج حيث يستخدم ممارس السياسة كافة الوسائل التكتيكية والوسائل التحليلية والمهارات التخطيطية فى كافة المواقف الخاصة بتحليل السياسة أو تشكيلها أو تنفيذها أو تقويمها ، حيث يكون الممارس هو مصدر الخبرة الفنية المطلوبة عند تقدير الاحتياجات وتحديد الأولويات والتقويم وغيرها من العمليات الفنية ومن أمثلة تلك الوسائل التحليلية أساليب تحليل المدخلات والمخرجات، وأساليب تحليل التكلفة والعائد، نظم المعلومات .....الخ.
**ج- الأدوار المعيارية Normative Roles :**
وهنا يضع الممارس مجموعة من المعايير والقيم الاجتماعية كموجهات للعملية الفنية التى يمارسها من عمليات السياسة الاجتماعية، وهذا الدور يعتبر دور ملازم للأدوار الأخرى التى يؤديها ممارس السياسة الاجتماعية.
**د- أدوار المدافعة والعمل الاجتماعى :Social action Roles**
يتحدد دور الممارسين هنا فى تعزيز وتدعيم أهداف ومصالح معينة للمستفيدين حيث يكون دور الممارس تمكين الجماعات الهشة والفئات الخاصة وجماعات المصالح من الاستفادة من السياسة الاجتماعية ومنافعها بالإضافة إلى مساندة وتدعيم القضايا والاهتمامات العامة فى المجتمع وإحداث التغييرات فى السياسة الاجتماعية بمايحقق منافع معينة.

**خامساً : متطلبات الممارسة فى السياسة الاجتماعية :**

كى يتمكن الاخصائيون الاجتماعيون من ممارسة السياسة الاجتماعية بنجاح وفعالية لابد من توفر المتطلبات التالية :

١- إعداد وتأهيل الأخصائيين الاجتماعيين من خلال التدريب العملى وإمدادهم بالأساس المعرفى الخاص بالسياسة الاجتماعية وتطبيقاتها ، ذلك بالأضافة إلى التخصص الدقيق على مستوى الدراسات العليا .

٢- فهم وإدراك نظريات وعمليات صنع القرار والوقوف على الجهات المشاركة فيها وكذلك القوى الاجتماعية المؤثرة فيها .

٣- دراسة حالة المجتمع بالنسبة لعمليات رسم السياسة الاجتماعية وتنفيذها وأساليب تقويمها ودور الدولة والنظام السياسى القائم فى صنع السياسة الاجتماعية .

٤- الإلمام الدائم بالتغيرات الحادثة فى المجتمع بالاحتياجات المتباينة لأفراد المجتمع (Up to date)، والاستجابة السريعة لها والتدخل فى الوقت لإحداث التغيير فى السياسات لتتمشى مع المنافع والخدمات المطلوبة والإنجاز المستمر لمصلحة العملاء .

٥- تكوين رؤيا خاصة بالأخصائيين الاجتماعيين خاصة بعمليات السياسة الاجتماعية تكون مرتبطة بمساعدة المجتمع على التقدم ومواكبة التطور التكنولوجى السريع ومواصفات المجتمع الجيد .

٦- إيجاد نموذج لممارسة السياسة الاجتماعية يتحدد فيه أدوار الممارس كفاعل سياسى ، وكذلك تحديد لعمليات وضع أولويات السياسة الاجتماعية وكيفية ربطها بالسياسات المحلية.

٧- الإيمان بأهمية المستويات الإقليمية والمحلية وعلاقاتها بالسياسة العامة باعتبارها مرآة توضح الجانب التنفيذى للسياسة، مع إدراك أهمية المشاركة للأجهزة التشريعية المحلية فى عمليات صنع السياسة الاجتماعية .

**وأخيراَ تؤمن مهنة الخدمة الاجتماعية أن الممارسة فى مجال السياسة الاجتماعية والتدخل على مستوى عمليات السياسة الاجتماعية يمكن من تفعيل نسق الرعاية الاجتماعية بشكل عام، ويحقق أهداف الممارسة على مستويات الممارسة الأخرى مع الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية .**